الأمم المتحدة
A/RES/65/145

Distr.: General
4 February 2011

# الجمعية العامة

**الدورة الخامسة والستون**
البند ١٩ من جدول الأعمال

# قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/65/435*)]

## ٦٥/١٤٥ - متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

**إن الجمعية العامة،**

**إذ تشير** إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عقد في مونتيري، المكسيك في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ ومؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري الذي عقد في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وإلى قراراتها ٥٦/٢١٠ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢ و ٥٧/٢٥٠ و ٥٧/٢٧٢ و ٥٧/٢٧٣ المؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ و ٥٨/٢٣٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٢٥ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/١٨٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/١٩١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٢/١٨٧ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٣/٢٣٩ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٦٤/١٩٣ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وكذلك قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٢/٣٤ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣/٤٧ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤/٦٤ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦/٤٥ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧/٣٠ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨/١٤ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩/٣٠ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ و ٢٠١٠/٢٦ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠،

**وإذ تشير أيضا** إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(١)]،

---

(١) انظر القرار ٦٠/١.

**وإذ تشير كذلك** إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية وإلى وثيقته الختامية[٢]،

**وإذ تشير** إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية[٣]،

**وإذ تحيط علما** بالموجز الذي أعده رئيس الجمعية العامة عن الحوار الرفيع المستوى الرابع بشأن تمويل التنمية الذي أجري في نيويورك في ٢٣ و ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٠[٤]،

**وإذ تحيط علما أيضا** بالموجز الذي أعده رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي عقد في نيويورك في ١٨ و ١٩ آذار/مارس ٢٠١٠[٥]،

**وإذ تحيط علما كذلك** بتقرير الأمين العام المعنون ''متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية''[٦]،

**وإذ تحيط علما** بمذكرة الأمين العام المعنونة ''البناء على توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية''[٧]،

**وإذ تحيط علما أيضا** بالتقرير المرحلي للفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة لمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية[٨]،

**وإذ تلاحظ** تنظيم الأمين العام للاجتماع غير الرسمي بشأن المصادر الابتكارية لتمويل التنمية في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٠،

---

(٢) القرار ٦٣/٣٠٣، المرفق.

(٣) انظر القرار ٦٥/١.

(٤) A/65/130.

(٥) A/65/81-E/2010/83.

(٦) A/65/293.

(٧) E/2010/11.

(٨) A/64/884.

١ - **تعيد تأكيد** توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٩] بأكمله وبما ينطوي عليه من نهج متكامل وكلي، وتشير إلى العزم على اتخاذ إجراءات محددة لتنفيذ توافق آراء مونتيري والتصدي للتحديات في مجال تمويل التنمية بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي دعما لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٢ - **تعيد أيضا تأكيد** وجوب أن يتحمل كل بلد في المقام الأول المسؤولية عن تنميته، وأنه ليس من المغالاة التشديد على أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة، وتقر بضرورة تكميل الجهود الوطنية ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة تهدف إلى توسيع فرص تحقيق التنمية في البلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام السيطرة الوطنية على زمام الأمور واحترام الاستراتيجيات والسيادة الوطنية؛

٣ - **تعرب عن بالغ القلق** إزاء استمرار تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية سلبا في التنمية، بما في ذلك تأثيرها في قدرة البلدان النامية على تعبئة الموارد من أجل التنمية، وتقر بأنه على الرغم من عودة النمو العالمي، لا بد من مواصلة الإنعاش الهش والمتفاوت، وتسلم بأن التصدي على نحو فعال لآثار الأزمة يقتضي الوفاء بجميع الالتزامات الإنمائية في الوقت المناسب، بما في ذلك الالتزامات القائمة بتوفير المعونة؛

٤ - **تشير** إلى أهمية الالتزام على نحو شامل بإنشاء مجتمعات عادلة وديمقراطية من أجل التنمية على النحو المنصوص عليه في توافق آراء مونتيري؛

٥ - **تعيد تأكيد تصميمها** على النهوض بالشراكة العالمية من أجل التنمية وتعزيزها، بوصفها حجر الزاوية للتعاون في السنوات المقبلة، على النحو الذي أعيد تأكيده في إعلان الأمم المتحدة للألفية[١٠] وتوافق آراء مونتيري وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[١١] والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[١] وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة

---

(٩) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(١٠) انظر القرار ٥٥/٢.

(١١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[١٢] والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية المعنونة ''الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية''[٣]؛

٦ - **تسلم** بأن تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية والاستخدام الفعال لجميع تلك الموارد أمران محوريان للشراكة العالمية من أجل التنمية، بما في ذلك دعم تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٧ - **تسلم أيضا** بأن تعبئة الموارد المحلية والدولية وتوفير بيئة محلية ودولية مؤاتية محركان رئيسيان للتنمية؛

٨ - **تعيد تأكيد** أهمية الوفاء بالالتزام باتباع سياسات سليمة وممارسة الحكم الرشيد على جميع المستويات واحترام سيادة القانون؛

٩ - **تسلم** بأن وجود قطاع خاص دينامي وشامل وجيد الأداء ومسؤول من الناحية الاجتماعية يشكل أداة قيمة لتوليد النمو الاقتصادي وللحد من الفقر، وتشدد على ضرورة اتباع سياسات وأطر تنظيمية ملائمة على الصعيد الوطني وبما يتماشى مع القوانين الوطنية لتشجيع المبادرات العامة والخاصة، بما في ذلك على الصعيد المحلي، ولتعزيز دينامية قطاع الأعمال التجارية وحسن أدائه والعمل في الوقت نفسه على تحسين نمو الدخل وتوزيعه وزيادة الإنتاجية وتمكين المرأة وحماية حقوق العمال والبيئة، وتكرر تأكيد أهمية كفالة استفادة جميع الناس من النمو عن طريق تمكين الأفراد والمجتمعات؛

١٠ - **تشدد** على أن الأزمة المالية والاقتصادية أثبتت الحاجة إلى مزيد من التدخل الفعال من جانب الحكومات بما يضمن تحقيق توازن مناسب بين السوق والمصلحة العامة، وتسلم بضرورة تنظيم الأسواق المالية على نحو أفضل؛

١١ - **تكرر تأكيد** أهمية الاستثمار في رأس المال البشري في مجالات شتى، منها الصحة والتعليم، من خلال اتباع سياسات اجتماعية شاملة، وفقا للاستراتيجيات والأولويات الوطنية؛

١٢ - **تشير** إلى أن مكافحة الفساد التي تجري مواصلتها على جميع المستويات أمر ذو أولوية، وتعيد تأكيد ضرورة اتخاذ خطوات عاجلة وحاسمة لمواصلة مكافحة الفساد بجميع مظاهره من أجل الحد من العقبات التي تحول دون تعبئة وتوزيع الموارد بصورة فعالة ومنع

---

(١٢) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

تحويل الموارد بعيدا عن الأنشطة الحيوية للتنمية، وتذكر بأن تحقيق هذا الأمر يتطلب مؤسسات قوية على جميع المستويات، بما في ذلك بشكل خاص وجود أنظمة قانونية وقضائية فعالة وتعزيز الشفافية، وتسلم بالجهود التي تبذلها البلدان النامية والإنجازات التي تحققها في هذا الصدد، وتلاحظ تزايد التزام الدول التي صدقت بالفعل على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[١٣] أو انضمت إليها، وتحث، في هذا الصدد، جميع الدول التي لم تصدق على الاتفاقية أو تنضم إليها بعد على أن تنظر في القيام بذلك؛

١٣ - **تشير أيضا** إلى تصميم الدول الأعضاء على تحسين وتعزيز تعبئة الموارد المحلية والحيز المالي، بسبل منها، حسب الاقتضاء، تحديث نظم الضرائب وزيادة كفاءة تحصيل الضرائب وتوسيع القاعدة الضريبية والمكافحة الفعالة للتهرب من دفع الضرائب وهروب رأس المال، وتكرر تأكيد أنه بالرغم من أن كل بلد مسؤول عن نظامه الضريبي، من المهم دعم الجهود الوطنية في هذه المجالات عن طريق تعزيز المساعدة التقنية وتعزيز التعاون والمشاركة الدوليين في معالجة المسائل الضريبية على الصعيد الدولي؛

١٤ - **تعيد تأكيد** أهمية تنفيذ تدابير لتقليص التدفقات المالية غير المشروعة على جميع الصعد وتعزيز الممارسات المتبعة في تقديم الإقرارات المالية والتشجيع على الشفافية في المعلومات المالية، وتلاحظ، في هذا الصدد، أن تعزيز الجهود الوطنية والمتعددة الأطراف لمعالجة هذه المسألة، بوسائل منها تقديم الدعم والمساعدة التقنية للبلدان النامية لتعزيز قدراتها، أمر بالغ الأهمية؛

١٥ - **تلاحظ** أن الاستثمار المباشر الأجنبي يشكل مصدرا رئيسيا لتمويل التنمية، وتهيب، في هذا الصدد، بالبلدان المتقدمة النمو أن تواصل وضع تدابير في بلدان المصدر لتشجيع وتيسير تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي بعدة طرق، من بينها توفير ائتمانات التصدير وغير ذلك من وسائل الإقراض والضمانات ضد الأخطار وخدمات تنمية الأعمال التجارية، وتهيب بالبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أن تواصل ما تبذله من جهود لتهيئة بيئة داخلية مؤاتية لاجتذاب الاستثمارات بعدة طرق، من بينها تهيئة الظروف لإفساح المجال للاستثمار على نحو يتسم بالشفافية والاستقرار ويمكن التنبؤ به وتنفذ فيه التعاقدات بصورة سليمة وتحترم فيه حقوق الملكية، وتؤكد أهمية تعزيز الجهود الرامية إلى تعبئة الاستثمار من جميع المصادر في الموارد البشرية والهياكل الأساسية المادية والبيئية والمؤسسية والاجتماعية؛

---

(١٣) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٣٤٩، الرقم ٤٢١٤٦.

١٦ - **تعيد تأكيد** أن التجارة الدولية محرك للتنمية والنمو الاقتصادي المطرد، وتعيد أيضا تأكيد أن إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي ويستند إلى قواعد ومنفتح وغير تمييزي ومنصف وتحرير التجارة على نحو فعال يمكن أن يؤديا دورا حاسما في حفز النمو الاقتصادي والتنمية في جميع أنحاء العالم بما يعود بالنفع على جميع البلدان في جميع مراحل التنمية؛

١٧ - **تشدد** على ضرورة مقاومة الاتجاهات الحمائية وتصحيح أي تدابير مخلة بالتجارة اتخذت بالفعل وتتعارض مع قواعد منظمة التجارة العالمية مع التسليم بحق البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في الاستفادة بالكامل من كل ما لديها من مرونة بما يتوافق مع تعهداتها والتزاماتها في إطار منظمة التجارة العالمية، وعلى أن الاختتام المبكر والناجح لجولة الدوحة بنتائج متوازنة وطموحة وشاملة وموجهة نحو التنمية سيوفر زخما تشتد حاجة التجارة الدولية إليه وسيسهم في النمو الاقتصادي والتنمية؛

١٨ - **تؤكد** الدور الأساسي الذي تؤديه المساعدة الإنمائية الرسمية في تكميل تمويل التنمية وتعزيزه واستمراريته في البلدان النامية وفي تيسير تحقيق الأهداف الإنمائية، بما فيها الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية، وتعيد تأكيد الدور المحفز الذي يمكن أن تسهم به المساعدة الإنمائية الرسمية في مساعدة البلدان النامية على إزالة القيود التي تعوق تحقيق نمو مطرد وشامل وعادل من خلال جملة أمور، منها تعزيز الهياكل الأساسية الاجتماعية والمؤسسية والمادية وتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي والتجارة والابتكارات التكنولوجية وتحسين الصحة والتعليم والنهوض بالمساواة بين الجنسين والمحافظة على البيئة والقضاء على الفقر، وترحب بالخطوات الرامية إلى تحسين فعالية ونوعية المعونة القائمة على المبادئ الأساسية المتمثلة في الملكية الوطنية والمواءمة والتنسيق والإدارة من أجل تحقيق النتائج والمساءلة المتبادلة؛

١٩ - **تشدد** على أن الوفاء بجميع الالتزامات فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية أمر بالغ الأهمية، بما في ذلك الالتزامات التي تعهد بموجبها كثير من البلدان المتقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥ وبتخصيص ٠,٥ في المائة على الأقل من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠، وكذلك بتحقيق هدف تخصيص ما نسبته ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، وتحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تف بعد بالتزاماتها في مجال تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية على القيام بذلك؛

٢٠ - **تعيد تأكيد** أن صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ولجانها الإقليمية والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة تؤدي، وفقا لولاية كل منها، دورا مهما في النهوض بالتنمية وحماية مكاسب التنمية، وفقا للاستراتيجيات والأولويات الوطنية، بما في ذلك إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتعيد تأكيد تصميمها على مواصلة اتخاذ خطوات لتعزيز منظومة الأمم المتحدة وكفالة تنسيق أعمالها واتساقها وفعاليتها من أجل دعم هذه الأهداف؛

٢١ - **ترى** أن الآليات الابتكارية للتمويل يمكن أن تسهم إسهاما إيجابيا في مساعدة البلدان النامية على تعبئة موارد إضافية لتمويل التنمية على أساس طوعي، وأن هذا التمويل ينبغي أن يكمل المصادر التقليدية للتمويل وألا يكون بديلا لها، وتدعو، في الوقت الذي تقر فيه بالتقدم الكبير المحرز في مجال المصادر المبتكرة لتمويل التنمية، إلى رفع مستوى المبادرات القائمة، حسب الاقتضاء؛

٢٢ - **ترحب** بالجهود الجارية الرامية إلى تعزيز ودعم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتؤكد أن التعاون بين بلدان الجنوب ليس بديلا عن التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، بل هو عنصر مكمل له، وتدعو إلى التنفيذ الفعال لوثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي عقد في نيروبي في الفترة من ١ إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩[(١٤)]؛

٢٣ - **تشدد** على الأهمية البالغة لإيجاد حل فعال وشامل ودائم في الوقت المناسب لمشاكل ديون البلدان النامية، إذ إن تمويل الدين بالاقتراض وتخفيف عبئه يمكن أن يشكلا مصدرا مهما لتوفير رأس المال من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، وتشدد أيضا على وجوب تقاسم الدائنين والمدينين المسؤوليات عن الحيلولة دون نشوء حالات يتعذر فيها تحمل الديون؛

٢٤ - **تشدد أيضا** على أن القدرة على تحمل الديون أمر أساسي لدعم النمو، وتؤكد أهمية القدرة على تحمل الديون والإدارة الفعالة للديون في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٢٥ - **تؤكد** أن الأزمة المالية والاقتصادية قد أكدت ضرورة إجراء إصلاحات وأضافت زخما جديدا للمناقشات الدولية الجارية بشأن إصلاح النظام المالي الدولي وهيكله، بما يشمل المسائل المتصلة بولاية هذا النظام ونطاقه وإدارته وقدرته على الاستجابة وتوجهه

---

(١٤) القرار ٦٤/٢٢٢، المرفق.

الإنمائي، حسب الاقتضاء، وتشجع، في هذا الصدد، على استمرار الحوار المفتوح الشامل للجميع والشفاف؛

٢٦ - **تلاحظ** الجهود المهمة المبذولة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي للتصدي للتحديات التي تطرحها الأزمة المالية والاقتصادية، من أجل ضمان العودة بالكامل إلى نمو يقترن بإيجاد فرص عمل جيدة وإصلاح النظم المالية وتعزيزها وتحقيق نمو عالمي قوي ومستمر ومتوازن؛

٢٧ - **تدعو** إلى زيادة بذل الجهود على جميع الصعد لزيادة اتساق السياسات لأغراض التنمية، وتؤكد أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتطلب سياسات متكاملة يدعم كل منها الآخر من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛

٢٨ - **تسلم** بأن مخصصات حقوق السحب الخاصة الأخيرة ساعدت في زيادة السيولة النقدية على الصعيد العالمي من أجل التصدي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية؛

٢٩ - **تعيد تأكيد** ضرورة مواصلة توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في اتخاذ القرارات ووضع المعايير في مجال الاقتصاد الدولي، وتحيط علما بالقرارات المهمة التي اتخذت مؤخرا بشأن إصلاح هياكل الإدارة والحصص وحقوق التصويت في مؤسسات بريتون وودز والتعبير بشكل أفضل عن الواقع الراهن وتعزيز صوت البلدان النامية ومشاركتها، وتعيد تأكيد ضرورة مواصلة إصلاح إدارة تلك المؤسسات من أجل قيام مؤسسات أكثر فاعلية ومصداقية ومشروعية وخضوعا للمساءلة؛

٣٠ - **تشير** إلى أحكام قرارها ١٩٣/٦٤ وإلى أحكام قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٠/٢٠٠٩ و ٢٦/٢٠١٠ المتعلقين بعملية متابعة تمويل التنمية، وفي هذا الصدد:

(أ) تلاحظ مع التقدير الجهود المبذولة بالفعل لتعزيز عملية متابعة تمويل التنمية؛

(ب) تقر بضرورة استعراض طرائق عملية متابعة تمويل التنمية، حسب الاقتضاء، في إطار زمني تحدده الجمعية العامة؛

(ج) تطلب إلى الأمين العام أن يقدم في آب/أغسطس ٢٠١٢ تقريرا يتضمن عناصر لتقييم الطرائق القائمة لعملية متابعة تمويل التنمية ويبحث، على هذا الأساس، في خيارات مفصلة بشأن الترتيبات الممكنة لتعزيز العملية، على غرار تقريره المعنون ''متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية''[٦] ومذكرته المعنونة ''الاتساق والتنسيق والتعاون في سياق تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل

التنمية‘‘[١٥]، آخذا في الحسبان آراء ومقترحات الدول الأعضاء وجميع الجهات المعنية وضرورة كفالة اتساق عمليات الأمم المتحدة في ميدان تمويل التنمية؛

٣١ - **تشير أيضا** إلى قرار النظر في عقد مؤتمر متابعة لتمويل التنمية بحلول عام ٢٠١٣، حسب الاقتضاء؛

٣٢ - **تقرر** أن تجري حوارها الرفيع المستوى الخامس بشأن تمويل التنمية في ٧ و ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ في مقر الأمم المتحدة، وتطلب إلى الأمين العام إعداد مذكرة عن تنظيم أعمال تلك المناسبة، استنادا إلى الطرائق التنظيمية للحوار الرفيع المستوى الرابع، لتقديمها إلى الجمعية العامة قبل نهاية دورتها الخامسة والستين؛

٣٣ - **تدعو** اللجان الإقليمية إلى تقديم مدخلات والمشاركة بنشاط في الحوار الرفيع المستوى الخامس المقرر عقده في عام ٢٠١١، وتهيب، في هذا السياق، باللجان الإقليمية أن تقوم، بدعم من المصارف الإنمائية الإقليمية والكيانات الأخرى المعنية، بإجراء مشاورات إقليمية، حسب الاقتضاء، كجزء من مدخلاتها في الحوار الرفيع المستوى؛

٣٤ - **تكرر مناشدتها** الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المانحة المحتملة النظر في المساهمة بسخاء في الصندوق الاستئماني لمتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، التي من شأنها أن تيسر تنفيذ عملية حكومية دولية معززة وأكثر فعالية وشمولا من أجل تنفيذ متابعة تمويل التنمية؛

٣٥ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والستين البند المعنون ’’متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨‘‘، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في إطار ذلك البند، تقييما تحليليا سنويا لحالة تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية ولحالة تنفيذ هذا القرار، يعد بالتعاون التام مع الجهات المعنية المؤسسية الرئيسية.

الجلسة العامة ٦٩
٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

---

(١٥) E/2009/48.